مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية
The Observer Journal for Social Studies Sciences
المجلد: (2)
العدد: (01)
2022

الثورة التونسية وأليات التو افق السياسي

Tunisian revolution and political consensus mechanisms

إيهاب الأخضر[1] *
[1] جامعة تونس- المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي،
Lak.iheb88@gmail.com

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/05/07	2021/05/20	2022/01/01

- الملخص:

تبنت تونس ما يسمى بعملية التوافق السياسي كآلية مهمة للإنتقال الديمقراطي، مع القيام بالتعديلات الدستورية التي تجلت في دستور تونس 2014، الذي صيغ بنموذج حواري توافقي، بالإضافة إلى تعديلات أخرى كتعديل القوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات، وقانون الإعلام. ولدراسة هذه الأليات تم اعتماد المنهج التاريخي قصد الإلمام بمسار الإنتقال الديمقراطي في تونس، من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه، لا يتم إلا من خلال الماضي واستيعابه، وتأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل عملية التوافق السياسي في تونس، وبالتالي تطمح إلى إبراز أهم آليات التوافق السياسي في النظام التونسي.

الكلمات المفتاحية: التوافق السياسي، الإنتقال الديمقراطي، الثورة التونسية، الأحزاب.

Abstract :

Tunisia has adopted the so-called process of political consensus as an important mechanism for democratic transition, with constitutional amendments reflected in the Tunisian Constitution of 2014, which has been drafted in a consensual dialogue model, as well as other amendments, such as amendments to the laws on parties and associations and the Media Act. In order to study these mechanisms, a historical approach has been adopted with a view to learning about the course of the democratic transition in Tunisia. It is only through the past that the present is studied and understood.

Keywords: Political consensus, Democratic transition, Tunisian revolution, Parties.

*- المؤلف المرسل: إيهاب الأخضر، الإيميل: Lak.iheb88@gmail.com

1- مقدمة :

عرفت السنوات الأخيرة، بروز آلية جديدة في عملية الإنتقال الديمقراطي، المتمثلة في التوافق السياسي، هذا الأخير الذي يعتبر من النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في السلطة في المجتمعات المتعددة والمنقسمة اجتماعيا، والتي تعاني عدم الاستقرار، والعنف، والأزمات التي تصاحب إقصاء مجموعة ما، فهو يمثل المرحلة الانتقالية في الساحة السياسية المتمثلة في الإنتقال الديمقراطي، والبحث عن نظام أكثر ديمقراطي. وتعتبر تونس من بين الدول التي خاضت تجربة التوافق السياسي، بعد ثورة 2011في بحثها عن تحقيق الديمقراطية، ولهذا تم اختيار الموضوع.

إن عملية الإنتقال الديمقراطي، التي عرفتها تونس بعد ثورة 2011، جعلها تبحث عن سبيل للخروج من هذه الحالة، والوصول إلى استقرار سياسي، ولعل أن عملية التوافق السياسي، تعد أهم آلية للوصول إلى الديمقراطية التوافقية، وتونس من بين هذه الدول التي سعت إلى تطبيق هذا النهج. وهذا سيدفعنا إلى طرح الإشكالية على النحو التالي: ماهي الأسس وأهم المحطات التي قام عليها التوافق السياسي التونسي؟

إن دراسة التوافق السياسي من أهم الدراسات المطروحة على الساحة الفكرية، فهو مفهوم حديث، حيث تؤكد الأدبيات الحديثة، على أن عملية التوافق السياسي تتضمن تتابعا زمنيا لجملة من المراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي، ثم اجتياز المرحلة الإنتقالية وفي الأخير التوصل إلى ما يسمى بالديمقراطية التوافقية.

2- أليات التو افق السياسي التونسي بعد ثورة 2011:

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية في أعقاب شغور منصب رئيس الجمهورية، بعد إقالة الرئيس التونسي بن علي في 14 جانفي 2011 ولقد تولى محمد الغنوشي سلطات الرئيس طبقا لأحكام الفصل 57 من الدستور، وبعد إقرار الشغور النهائي لمنصب الرئيس تولى فؤاد المبزغ منصب الرئيس بصفة وقتية إلى حين إجراء انتخابات مبكرة في مدة أقصاها 60 يوما من تسلم الرئيس المؤقت المنصب، ولقد عرف المشهد السياسي التونسي بداية من 2011 إلى غاية 2017 العديد من المحطات السياسية، ولعل أبرزها بروز آلية التوافق السياسي كآلية مهمة، ساهمت في حماية مسار الانتقال الديمقراطي وتجاوز الخلافات بين مختلف الأطياف السياسية التونسية (حامي الدين، 2011، ص. 8)

2- 1- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي:

في إطار التحضير للانتخابات التشريعية وكخطوة لتحقيق أهداف الثورة، سعت الحكومة إلى القيام بعملية إصلاح سياسي من خلال تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي، وذلك بمقتضى مرسوم رقم 06 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011، وهي إحدى اللجان الإستشارية التي شكلتها حكومة محمد الغنوشي التي تقوم بدراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي، وترأس هذه الهيئة عياض بن عاشور .وتجاوز عدد أعضائها 100 عضو، ينتمون إلى تيارت مختلفة وضمت علمانية 12 حزبا و19 منظمة ونقابة وشخصيات وطنية وعائلات شهداء الثورة (بشارة، 2013، ص. 155).

تمكنت هذه الهيئة من الجمع بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، وعملت على تأسيس مجموعة من الإجراءات وإصدار العديد من المراسيم وضمان الإنتقال الديمقراطي وهي:

- المرسوم 27 لسنة 2011 المؤرخ في 15 أفريل 2011 والتي أنشأت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة للإنتخابات التي أشرفت على تنظيم إنتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011.
- المرسوم 10 لسنة 2011 المؤرخ في 2 مارس 2011 المتعلق بإحداث هيئة وطنية مستقلة لإصلاح الإعلام والإتصال.
- مرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بتنظيم المؤقت للسلطات العمومية.
- مرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 المتعلق بإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي المتمم بالمرسوم عدد 72 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011.
- مرسوم 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية المنقح والمتمم بالمرسوم عدد 54 لسنة 20011 المؤرخ في 11 جوان 2011.
- مرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية.
- مرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات.

- مرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.
- مرسوم عدد 116 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الإتصال السمعي البصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للإتصال السمعي البصري.

مثلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي، أول خطوة للتوافق السياسي والمخرج التوافقي، بعد شغور منصب رئاسة الجمهورية في تونس بالرغم من الجدل الحاصل داخلها حول تركيبتها، حيث كانت تضم أحزاب وجمعيات ومنظمات وشخصيات من إيديولوجيات مختلفة، بحيث استطاعت أن تجمع بين تيارات مختلفة.

2-2- الترويكا:

تم في 09 مارس 2011 حل التجمع الدستوري الديمقراطي وفي ظل التحضير إنتخابات المجلس التأسيسي، ظهرت العديد من الأحزاب السياسية التي كانت ترغب في المشاركة في هذه الإنتخابات حيث وصل عددها إلى 100 حزب بعدما كان عددها لا يتجاوز 10 أحزاب قبل الثورة.

كان من المقرر إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي في 24 جويلية 2011 ،إلا أنه، وبسبب الجدل بين الأحزاب السياسية حول التاريخ حال دون إجرائها، ومن بين الأحزاب التي تمسكت بتاريخ 24 جويلية نجد حركة النهضة، الحزب الديمقراطي التقدمي، حركة التجديد وحركة المؤتمر من أجل الجمهورية، ففي بيان لحركة النهضة التي أكدت تمسكها بإجراء الإنتخابات في الموعد المحدد، واعتبرت أن كل يوم تأخير وتمديد للمرحلة الإنتقالية يؤثر على استقرار البالد، في حين استغرب حزب أفاق تونس عن قرار التأجيل الذي لا يحترم الالتزام السياسي، الذي تم التأكيد عليه خلال المجلس الو ازري المنعقد يوم 16 ماي 2011.

أما الأحزاب التي كانت تدعوا إلى قرار التأجيل، فنجد التحالف الوطني للسلم و النماء، الذي أكد أن موعد24 جويلية كان ارتجاليا، ولم يقم التشاور عليه بالقدر الكافي، حتى يحضى بإجماع وطني، أما "حركة مواطنة" فأعربت عن مباركتها لمقترح التأجيل، وقد أعلن كمال الجندوبي رئيس الهيئة المستقلة للإنتخابات، أنه من غير الممكن إجراء الإنتخابات في جويلية وتأجيلها إلى أكتوبر 2011 لكي تكون أكثر شفافية و ديمقراطية،

أجريت إنتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 ، والتي عبرت عن رغبة جماهيرية عارمة، في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس و قواعد ديمقراطية.

أفرزت هذه الإنتخابات فوز حزب حركة النهضة بأغلبية حيث حصلت على 89 مقعد، وبما أن الحكومة تحتاج إلى موافقة 109 نائب، دخلت النهضة في مشاورات مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الحاصل على 29 مقعدا والتكتل من أجل العمل والحريات الحاصل على 20 مقعدا، من أجل تشكيل ائتلاف حكومي والتي انتهت بالتوقيع على الاتفاق، وشكلوا مجموع 137مقعدا، وفاز بثقة 154 نائب لإدارة المرحلة الإنتقالية، مقابل اعتراض 38 عضو وتحفظ 15 عضو، وأوكلت رئاسة الحكومة إلى الأمين العام لحركة النهضة حمادي الجبالي وتولى المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية رئاسة الجمهورية التونسية، في حين تولى مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات رئاسة المجلس التأسيسي .وقد لعبت أحزاب الترويكا دورا كبيرا، حيث انتهجت منذ ائتلافها منهج التوافق والتشارك في الحكم، حيث أكد رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي أن تونس ذات الديمقراطية الناشئة، لا تقبل أن تحكم بأغلبية، لذا كان لابد من جمع أكبر عدد من الأحزاب، ورغم أن حزب النهضة فاز في الانتخابات، إلا أنها لم تسعى إلى إقصاء خصومها، وكان الهدف من هذا التوافق، هو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في أقرب وقت ممكن (الأحمر، 2011، ص. 9).

2-3- الحوار الوطني:

بعد النجاحات التي عرفتها تونس في المرحلة الانتقالية الأولى وانجاز انتخابات المجلس التأسيسي 2011، وتشكيل حكومة الترويكا بقيادة حزب النهضة، إلا أن الأزمة السياسية التي عصفت بتونس بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد، أدت إلى تقديم حمادي الجبالي رئيس الحكومة استقالته، في 6 فيفري 2013 ،وما زاد من حدة الأزمة هي حادثة الاغتيال الثانية، التي راح ضحيتها محمد البراهيمي النائب في المجلس التأسيسي وعضو حزب التيار الشعبي في 25جويلية 2013 ،حيث تعالت الأصوات المنادية بإسقاط الحكومة وحل المجلس التأسيسي الذي كان بصدد التصديق على النسخة النهائية للدستور، والتي تبعها تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم 26 جويلية 2013 المتكونة من عدة أحزاب سياسية معارضة وفي مقدمتها حزب نداء تونس، والجبهة الشعبية، وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية، والتحق بها فيما بعد الإتحاد من أجل تونس وحركة تمرد السياسة و ستة عشر منظمة مدنية وحقوقية، ودعت هذه الجبهة إلى تنظيم التظاهرات و الاعتصامات السلمية

في مقر السلطة المحلية و الجهوية بغرض حل المجلس التأسيسي وجميع السلطات المنبثقة.

وفي ظل اشتداد التعارض و التجاذب السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين، تمكن الرباعي الراعي للحوار من جمع الفرقاء السياسيين، حول طاولة تفاوض واحدة لإنهاء الخالف فيما بينهم، الذي جمع بين 21 حزبا من منتمين إلى الترويكا الحاكمة والمعارضة، ومن مجموع اللقاءات بين راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة والباجي قايد السبسي رئيس حركة نداء تونس في لقاء باريس الشهير في 15 أوت 2013، لتقريب وجهات النظر بين الحزبين وفي هذا الصدد صرح الغنوشي في 8 فيفري 2015 أن لقاء باريس حقق الاستقرار في البلاد وأنقذ تونس من حرب أهلية، وان هذين الحزبين اختارا التوافق وبناء الدولة الديمقراطية .

وكان من أهم الاقتراحات التي ضمتها خريطة الطريق هي:

- استكمال أعمال المجلس التأسيسي
- اختيار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
- إصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان
- تحديد المواعيد الانتخابية في مدة ال تتجاوز أسبوعان
- المصادقة على الدستور خلال مدة ال تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء
- تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة
- بقاء المنظمات الأربعة الراعية للحوار إطار للتفاوض لحل كل الخلافات المستقبلية.

في 14 ديسمبر 2013 ،أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي عن اتفاق الرباعي الراعي لحوار وعدد من الأحزاب السياسية، على تنازل حركة النهضة واستقالة علي العريض من الحكومة وتسليمها إلى التكنوقراط بقيادة مهدي جمعة في 28جانفي 2014 والتي خلفت حكومة علي العريض، يكون مهمتها الإعداد وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلا أنه وبالرغم من تعرض الترويكا لانتقادات، إلا أن حركة النهضة كان باستطاعتها الاستمرار في قيادة الحكومة إلى حين إجراء الانتخابات، إلا أنها فضلت التخلي عن السلطة، فغيرت بذلك صورتها في الداخل و الخارج، على كونها حزب يؤمن بالتداول

السلمي على السلطة، بخالف حركة الإخوان المسلمين في مصر (حسن وآخرون، 2013، ص. 33)، وهذا يدل على قدرة حزب النهضة في قراءتها للمتغيرات المحلية و الدولية .وفي هذا الصدد ألقى راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة كلمة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس حيث قال" كان لدينا خياران، إما أن نبقى في السلطة ونخسر الديمقراطية، أو أن نكسب الديمقراطية ونتخلى عن السلطة (ماركس، 2014، ص. 19).

مما سبق، نصل إلى أن التوافق السياسي في تونس بعد 2011، عرف ثلاث محطات رئيسية، ألا وهي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي ضمت أحزاب وجمعيات وشخصيات من إيديولوجيات مختلفة، ثم المحطة الثانية، وهي الترويكا التي جمعت بين ثالثة أحزاب سياسية وتعد محطة استثنائية، فهي أو ل تجربة ديمقراطية التي أفرزتها انتخابات المجلس التأسيسي ليأتي دور الحوار الرباعي الراعي للحوار في جمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة.

يمكن القول أن فترة حكم الترويكا ورغم قصر فترة توليها السلطة من 2011 إلى 2014، وما تخلل هذه المرحلة من أزمات و تحديات، إلا أنها استطاعت تجاوزها من خلال تقبلها الأخر، والمشاركة والتوافق السياسي، و ترسيخها لمبدأ التعددية، من خلال ائتلافه مع أحازب أخرى ذو إيديولوجية مختلفة في إدارة حكم تونس، وقد رافق المسار الانتقال بعد الثورة العديد من التنازلات بدءا من تخلي رئيس الحكومة الترويكا، وصولا لحكومة التكنوقراط لتنتهي في نهاية المطاف إلى إنجاز دستور تونس والانتخابات التشريعية و الرئاسية (سليماني، 2017، ص. 3).

2-4- دستور تونس 2014:

دستور الجمهورية التونسية، هو دستور صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 جانفي 2014، وتم ختمه في 27 جانفي 2014 في جلسة من قبل رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة علي العريض، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر، بحضور عشرات الشخصيات التونسية، بالإضافة إلى السفراء و الضيوف الأجانب في تونس، وتمت المصادقة عليه بموافقة 200 نائب واعتراض 12 وتحفظ 4 من جملة 217 لشغور منصب محمد البراهيمي وشمل الدستور توطئة و146 فصلا، بمعنى أن تونس تعد أول بلد عربي يضع دستورا بعد ثورة 2011 ، فبالرغم من طول فترة صياغة الدستور من 26 أكتوبر 2011الى غاية 26 جانفي 2014، واغتيال كل محمد

البراهيمي وشكري بلعيد، إلا أن هذا التأخر تم تتويجه بدستور نال إجماع المشرعين الدستوريين (الجمعاوي، 2015، ص. 8).

وقد أبدت العديد من الأحزاب السياسية التونسية سعادتها بصياغة هذا الدستور، حيث هنأ رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي النواب في المجلس التأسيسي والشعب التونسي، الذي اعتبر أنه يكرس مبادئ حقوق الإنسان، وينص على مراقبة قوانين أعمال الحكومة، وأضاف أن هذا الدستور هو دستور تاريخي توافقي سيشهد له العالم، وأن تجربة تونس في الديمقراطية هي تجربة منفردة في العالم العربي، في حين قال الطيب البكوش الأمين العام لحزب نداء تونس، أن دستور 2014 هو دستور توافقي حول كل الأطراف السياسية في تونس وأن العالم سيشهد له، أما المتحدث باسم حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات محمد باشور، أن هذا الدستور يجمع كل الأطراف التونسيين مؤكدا على التوافق الكبير على هذا الدستور الذي سيكون فخر لكل التونسيين (ربيع، 2004، ص. 180).

3- عقبات التو افق السياسي التونسي بعد ثورة 2011:

تمحورت العقبات التي واجهت التوافق السياسي بعد ثورة 2011، على جملة من المسائل، أهمها علاقة الدين بالدولة، مكانة المرأة وحقوقها، ومسألة نظام الحكم.

3- 1- مسألة مدنية الدولة:

فيما يخص مدنية الدولة وهويتها، أكد رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي بعد الثورة وقبيل انتخابات المجلس التأسيسي، أنه ليس في برنامج الحركة الدعوة إلى تطبيق الشريعة، وأن الأولوية لإقامة نظام ديمقراطي يكفل الحريات للجميع، وبأن الدولة التونسية لم تنفصل عن الإسلام، حيث أن القانون الأساسي ومجلة الأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة الإسلامية، وأن حركة النهضة لن تقدم نفسها ناطقة باسم الإسلام، لأنها ليست مستخلفة من الله (عبد الله، 2004، ص. 320).

وقد أثارت مسألة الشريعة الإسلامية قلق العلمانيين التونسيين، الذين اعتبروا حركة النهضة تمضي بخطاب مزدوج، وتسعى إلى فرض الشريعة كمصدر للتشريع، وفي الجانب الأخر، قامت بطمأنة العلمانيين بعدم سعيها إلى تطبيق الشريعة، وعدم إدراج هذه الكلمة في الدستور، هو الحفاظ على الوحدة الوطنية التونسية وكي لا تكون سببا في الانقسام (ماضي، 2009، ص. 197).

وقد لجأت حركة النهضة التونسية إلى النأي بنفسها من الدخول في صراعات وخلافات حول ذلك، وقررت عدم اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا وحيدا للتشريع والحكم، وبررت ذلك بأنه استهلاك للوقت في الجدل حول هذا الموضوع، ويضر بمصلحة تونس في حل أزمتها الاقتصادية والاجتماعية .وهذا ما جاء في الفصل الأول من دستور تونس 2014، الذي ينص على أن تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون (بوحنية وآخرون، 2001، ص. 228).

3- 2- مسألة حقوق المرأة:

أما الموقف من مكانة المرأة وحقوقها، فقد أكدت حركة النهضة على تفعيل دور المرأة وصون مكتسباتها وتطويرها، وضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، وتحملها المسؤوليات السياسية، وضمان حقها في العمل، وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية ومناهضة كل أشكال العنف والاضطهاد ضدها، وهذا يبرز في الفصل 46 من الدستور (حنفي، 2011، ص. 213).

وكذلك التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة، في إشارة للحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية الموروثة عن الحبيب بورقيبة، والتي يعارضها بعض التيارات، وأثيرت قضية المرأة من خلال مصطلحي المساواة والتكامل في سياق القضايا المجتمعية المعروفة في تونس.

3- 3- مسألة شكل الحكم:

تم دعم النموذج البرلماني لاستئصال الحكم الفردي ولضمان الحريات العامة والخاصة، وبما يتيحه هذا النموذج من توزيع السلطات، والتداول على السلطة عبر الانتخابات التعددية، ومصدر قوة واستقلال المجتمع المدني، في حين رأى معارضوها، بأن النهضة تسعى إلى اكتساب السلطة من خلال ما حققته في الانتخابات التشريعية، وكونها تمتلك أعلى عدد من المقاعد في المجلس التأسيسي (القصير، 2014، ص. 3)، إلا أن حركة النهضة تنازلت عن موقفها لتدعم النظام المختلط الذي يجمع بين النظامين، وقد قبلت بذلك تحت ضغط الاغتيالات السياسية مما اضعف موقفها أثناء التفاوض، رغم أن تمسكها بالنظام البرلماني هو سعي منها للحصول على الحماية السياسية، في ضوء ما تعرض إليه أنصارها من إقصاء من قبل الأنظمة السياسية السابقة .من خلال الفصل الأول من الدستور فنصت على أن يكون نظام الحكم جمهوري، تونس دولة حرة مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، العربية لغتها، والجمهورية نظامها (العربي، 2011، ص. 14).

4- خاتمة:

عالجت هذه الدراسة مسألة التوافق السياسي كآلية للانتقال الديمقراطي، الذي يمثل أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في السلطة بالنسبة للمجتمعات التعددية، فهو يعتمد أساسا على التمثيل السياسي للمكونات والفئات الاجتماعية والمشاركة في صنع القرارات .ويعتبر التوافق خيارا لممارسة السلطة والحكم في البلدان التعددية أو المتنوعة اجتماعيا، والتي تعاني من ضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وكثرة مظاهر العنف، وهذا بإشراك العديد من الفواعل ومكونات المجتمع في صنع القرار، ويستعمل كحل وأسلوب للحيلولة دو ن تحول الانقسامات والاختلافات إلى العنف والحروب الأهلية، ويؤسس لمبدأ التعايش عبر تقاسم السلطة والمهام وتشاركها.

فالتوافق السياسي نوع من أنواع استراتيجيات إدارة حالات النزاع وعدم الوفاق، وتوجيهها باتجاه تعاوني ووفاقي بدلا من التنافس و التنافر، ومنها الوصول إلى حالة الاستقرار السياسي و الانتقال نحو نظام ديمقراطي، التي يتطلع إليها أي مجتمع، ومنها تونس خصوصا بعد مرحلة الثورة و التغيير، فالتوافق السياسي يمثل المرحلة الانتقالية في الساحة السياسية التونسية، المتمثلة في الانتقال من مرحلة واجهة الحكم الواحد المتمثل في التجمع الدستوري الديمقراطي تحت لواء الرئيس زين العابدين بن علي، إلى نظام حكم ديمقراطي، وهي المرحلة التي تمر بها تونس، لذلك فإن التوافق السياسي يمثل الحالة الوسطية بين الاستبداد و الديمقراطية.

إن التوافق السياسي كآلية للانتقال الديمقراطي، هو بمثابة العملية التي يتم من مقاربة الرؤى والأطراف، لترسيخ الحق الوطني، ويعلوا على تلك المصالح الضيقة، ويضمن حقوق الشعوب والدول، ويؤسس لدولة المؤسسات، كما أن بوادر التوافق السياسي في تونس مر عبر جملة من المراحل، التي بدأت بتشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مرورا بحكومة الترويكا، لنصل إلى التوافق الذي بادر به الحوار الرباعي للحوار، وهذا ما يدل على أن التوافق السياسي في تونس مرتبط بمبدأ التنازلات، التي قدمها كل من حزب النهضة وحزب نداء تونس، والإتحاد التونسي للشغل.

ولقد توصلنا في هذه الدراسات إلى جملة من الاستنتاجات المهمة تتعلق بموضوع الدراسة، نذكر منها:

- إن عملية الانتقال الديمقراطي، تعني الانتقال من نظام تسلطي استبدادي إلى نظام ديمقراطي، حيث تكون الانتخابات والتداول السلمي على السلطة والتعددية والمشاركة السياسية، وتختلف عملية الانتقال الديمقراطي من بلد لأخر، ومن مجتمع لأخر، ويكمن هذا الاختلاف في طرق وأساليب والأشكال التي يتم إتباعها في عملية الانتقال، وأيضا طبيعة ونوع المعوقات والتحديات التي تعرقل سير هذه العملية، ويرجع هذا الاختلاف بالأساس إلى أنواع وأنماط الحكم في الدول، وطريقة تعامل كل دولة مع هذه الظاهرة.

- ساهمت العديد من الفواعل في التوافق السياسي في تونس، كثقافة ووعي الشعب التونسي، دور الرباعي الراعي للحوار، وخاصة الدور الذي قام به الإتحاد التونسي للشغل في جمع الفرقاء السياسيين مثل نداء تونس وحركة النهضة، فالتوافق السياسي يحتاج إلى بيئة، تجعل فرص نجاحه عالية.

- إن مبدأ التنازلات وتقبلها من طرف من الأطراف المتوافقة، راجع بالأساس لإدراك جميع الأطراف السياسية في تونس لخصوصية المرحلة الانتقالية، والحاجة الماسة لقوانين وقواعد سياسية غير عادية، فلم تستسلم الأطراف لدواعي اختزال الثورة في الانتخابات والحكم، بل ربطوا الثورة بقيم سياسية كبرى تستدعي التوافق و المشاركة الوطنية، وقد ظهرت هذه القناعة لدى الأطراف القوية منها و الضعيفة، وذلك من خلال ترسيخ ثقافة التسامح والمصالحة الوطنية ونسيان الأحقاد وتجاوزها، فالتوافق السياسي في تونس مرتبط بمدى تقبل الأطراف المتوافقة للتنازلات المقدمة.

من خلال دراستنا نصل إلى إن التوافق السياسي الذي انتهجته تونس، ساهم بشكل كبير في تجنيب البلاد الدخول في متاهات وأزمات كادت تعصف بمسار تحقيق التجربة الانتقالية نحو الديمقراطية، إذ يمكن اعتبارها من التجارب العربية الاستثنائية في مجال الانتقال الديمقراطي.

المراجع:

بوحنية، قوي وآخرون (2001). الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع.

ثناء، فؤاد عبد الله (2004). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الجمعاوي، أنور (2015). الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حنفي، عبد العظيم (2011). استراتيجية الانتقال الديمقراطي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ربيع، فايز (2004). الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

سليماني، هيثم (2017). التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

صديقي، العربي (2011). تونس: ثورة المواطنة...ثورة تونس بلا رأس، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد العلي، حامي الدين (2011). الثورة الشعبية في تونس ومدى قابلية النموذج للتعميم، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عزمي، بشارة (2013). الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، المركز العربي ودراسة السياسات.

القصير، كمال (2014). التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية، قطر، مركز الجزيرة للدراسات.

كريم، حسن وآخرون (2013). الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، بيروت، شرق الكتاب.

ماضي، عبد الفتاح (2009). مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المولدي، الأحمر (2011). الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مونيكا، ماركس (2014). أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات، الدوحة، مركز بروكنجز.